

54% من الاسر في البقاع محرومة و 51% في النبطية ثلث اللبنانيين محرومون من حاجاتهم الأساسية

أكثر من ثلث الاسر المقيمة في لبنان عام 2015 (36,3%) تعيش في الحرمان وتعجز عن إشباع حاجاتها الأساسية للعيش، في حين ان نصف الاسر (50,5%) تعيش في مستوى إشباع متوسط لهذه الحاجات. في المقابل، يتمتع أقل من سدس الاسر (13,2%) بمستوى إشباع عالٍ لحاجاتها. هذه الفوارق في المستويات المعيشية، عززها تراجع مستوى المعيشة العام للأسر اللبنانية بين عامي 2004 و 2015، إذ «تراجعت نسبة الأسر ذات الإشباع العالي من 26,58% إلى 13,2%، مقابل ارتفاع نسبة الأسر ذات الإشباع المتدني من 29,7% إلى 36,3%»

بين عامي 2004 و 2015، ونسبة الأسر المتوسطة الإشباع على الدليل نفسه من 25,2% إلى 31%، فيما تراجعت نسبة الأسر العالية الإشباع من 25,6% إلى 13,1%. ويعود ذلك إلى تآثر الأوضاع الاقتصادية بالتقلبات الظرفية (الركود والتضخم)، ما انعكس ارتفاعاً في البطالة لدى الفئات العمرية النشطة اقتصادياً (بين 15 و 64 سنة) من 9,2% إلى 11,9% بين عامي 2007 و 2015، وتراجعاً في دخل الأسر والأفراد نتيجة الوضع الأساسي في العمل والإعالة. تبلغ نسبة الإعالة 50,4%، وتتفاوت هذا المعدل بين حد أعلى قدره 55,8% في بيروت وحد أدنى قوامه 37,1% في البقاع، ما يعني أن نحو ثلث السكان يعيلون الثلثين الباقين».

دليل خدمات المسكن إلى تراجع
باتت الأسر تعتمد على قدراتها الذاتية لتأمين حاجاتها من الخدمات العامة، ويظهر التراجع في مؤشر خدمات المسكن الذي يقيس توفر مياه الشرب ومياه الخدمة والطاقة الكهربائية ووسائل الصرف الصحي والنفايات المنزلية ووتيرة تصريفها، من خلال مقارنة نسبة توفر هذه الخدمات بين عامي 2004 و 2015، بحيث زادت الأسر ذات الإشباع المتدني من 29,8% إلى 48,9%، وانخفضت الأسر العالية الإشباع من 41,1% إلى 7,6%. بحسب الدراسة «يتبين أن 41,1% من المساكن فقط تعتمد على مياه الشبكة العامة التي تصل إلى المنازل بما يعكس حجم تراجع هذه الخدمة. والأمر نفسه ينطبق على الطاقة الكهربائية، فعلى الرغم من اتصال 99,3% من المساكن بالشبكة العامة، إلا أن عدم كفايتها يدفع الأسر إلى الاعتماد على مصادر أخرى لسد

التحسن النسبي في الجنوب يعود إلى عمليات إعادة الإعمار بعد عدوان تموز

المقيمة فيها. علماً أن نسبة الأسر المحرومة في النبطية (50,9%) والشمال (46,6%)، بالإضافة إلى البقاع، تتخطى المعدل العام الإجمالي للأسر المحرومة (36,3%)، وخصوصاً في مؤشرات الوضع الاقتصادي والوضع الصحي وخدمات المسكن، ما يدل على أن هذه المناطق الواقعة في الأطراف ما زالت تعاني من الحرمان المستمر منذ عقود، مقابل تسجيل الجنوب (33,1%) وجبل لبنان (31,8%) وبيروت نسبة أقل من المعدل العام. ويعود التحسن النسبي في الجنوب إلى عمليات إعادة الإعمار بعد عدوان تموز، ما انعكس إيجاباً على مؤشري المسكن والتعليم، في حين أن الأسر المحرومة في جبل لبنان تتأثر بتراجع الوضع الاقتصادي وتسردي الخدمات العامة، والأسر المحرومة في بيروت تتأثر بالأوضاع الاقتصادية.

دليل الأوضاع الاقتصادية: عامل الإفقار الأشد

بالاستناد إلى دليل الأوضاع الاقتصادية وحده، الذي يعدّ العامل الأكثر تأثيراً على الأحوال المعيشية للأسر في كل المحافظات، زادت نسبة الأسر المتدنية الإشباع على هذا الدليل الفرعي من 49,1% إلى 55,9%

فيديان عقيقي

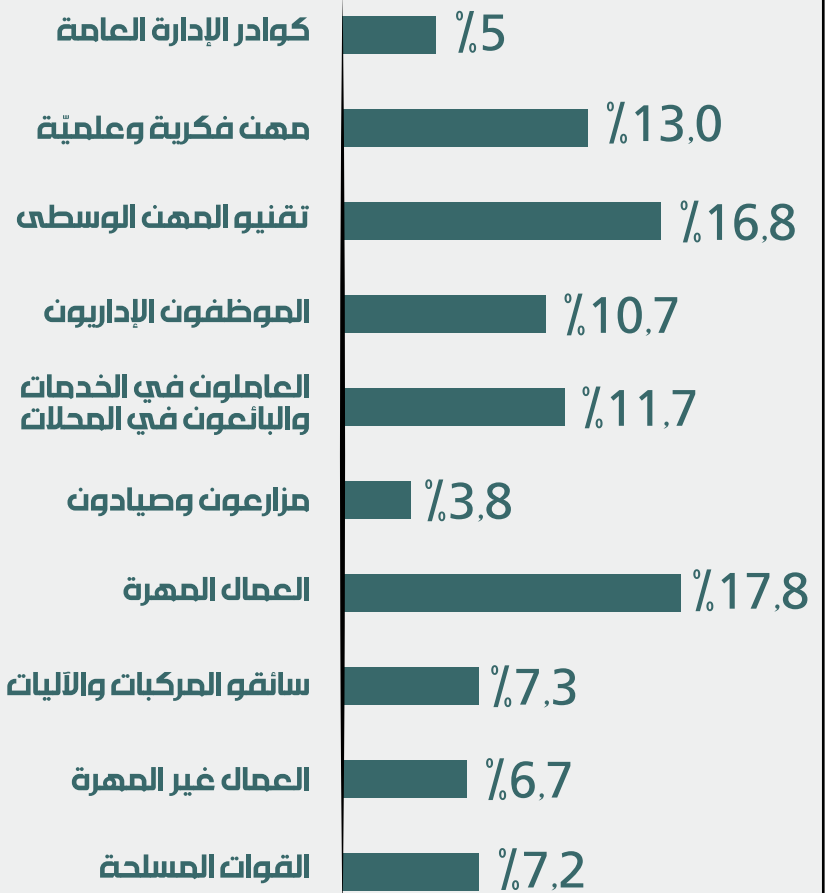
يطلق المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، الثالثة والنصف من بعد ظهر اليوم في قاعة قصر الأونيسكو، دراسته الإحصائية تحت عنوان «الأحوال المعيشية للأسر في لبنان 2015 - النتائج والمؤشرات العامة والمناطقية»، والتي تشمل نتائج مسح الأوضاع المعيشية للأسر المقيمة، نفذه المركز عامي 2014 - 2015، وشمل أكثر من 6 آلاف أسرة لبنانية في المناطق كافة، باستثناء اللاجئين السوريين والفلسطينيين والأسر التي لا تحمل جنسية لبنانية والمقيمين في مساكن جماعية كالفنادق والمستشفيات ونزل السجون. يرصد المسح 5 أدلة أساسية (تتضمن 24 مؤشراً ثانوياً) هي: الوضع التعليمي، المسكن، خدمات المسكن، الوضع الصحي، فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية للأسر. تتضمّن الدراسة تقديرات حديثة لمؤشرات الفقر (النقدي والبشري) والحرمان وعدم الانصاف في لبنان، وتبرز على نحو لا لبس فيه الفوارق التي ما زالت واسعة بين بقايا الريف اللبناني من جهة والمنطقة المركزية التي تضمّ العاصمة وأجزاء من الأقضية الملاصقة لها، فضلاً عن ظهور مؤشرات واضحة على تريف المدن واتساع الفوارق الطبقة داخلها.

المركز والأطراف

بحسب نتائج الدراسة، يظهر اتساع هامش الفوارق بين الأطراف والمركز، إذ «يضمّ البقاع النسبة الأكبر للأسر المحرومة بنحو 53,8% من مجمل الاسر المقيمة فيه، في حين ان بيروت سجلت النسبة الأقل، إذ بلغت 27,4% من إجمالي الأسر

عمل الفرد الحالي

2015



متوسط الرواتب الشهرية \$1160

متوسط الراتب الشهري (دولار)	فئة قطاع النشاط الاقتصادي	الرواتب	متوسط الراتب الشهري (دولار)	النشاط الاقتصادي	الرواتب والأنشطة الاقتصادية
1044,4	القطاع العام	القطاع	604,9	الزراعة	الأنشطة الاقتصادية
906,6	القطاع الخاص	القطاع	804,3	الصناعة	
1176,7	منظمات أهلية ودولية	النشاط الاقتصادي	874,2	الإنشاءات	
			850,8	التجارة	
			741,9	الخدمات	
			716,5	النقل وانشطة البريد والاتصالات	
			1165,1	التأمين والوساطة المالية	